الصباح الدولية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4475 | الأحد | 22 جمادى الآخرة 1444 هـ | 15 يناير 2023 م | السنة الخامسة عشرة

خلال ذكرى ثورة الياسمين التي مر عليها 12 عاما شهدت فيها البلاد 4 رؤساء و11 حكومة

تونس: المعارضة تتظاهر ضد الرئيس .. وسعيد: لا مكان للخونة

من المظاهرات في تونس

سعيد خلال جولته في شارع الحبيب بورقيبة قبل خروج المظاهرات

تونس– «وكالات»: أقامت قوى المعارضة في تونس، مظاهرات احتجاجية، أمس السبت، في الذكرى 12 لسقوط نظام الرئيس الراحل زين العابدين بن علي، للتعبير عن رفضها لمشروع الرئيس قيس سعيّد والمطالبة بانتخابات رئاسية مبكرة.

وشارك المئات من أنصار «جبهة الخلاص الوطني» في مسيرة احتجاجية بالعاصمة تونس، السبت، للمطالبة بـ«رحيل» الرئيس قيس سعيد، ودفاعا عن الحرية والديمقراطية.

وتضم الجبهة 5 أحزاب هي «النهضة» و«قلب تونس» و«ائتلاف الكرامة» و«حراك تونس الإرادة» و«الأمل»، وحملة «مواطنون ضد الانقلاب»، وعدد من أعضاء البرلمان المنحل.

ووسط حضور أمني مكثف، ردد المحتجون شعارات من قبيل «(سعيد) ارحل»، «ثورة ثورة حتى النصر»، «لا لتوقيف السياسيين».

وفي كلمة له خلال المسيرة، طالب رئيس الجبهة أحمد نجيب الشابي، بـ«وضع حد لمسار 25 يوليو 2021 (إجراءات سعيد الاستثنائية)»، واصفا إياه بـ«الانقلاب البغيض».

وأفاد بأن «هذا الانقلاب استحوذ على السلط ودمر الاقتصاد ونكل بالتونسيين»، محملا السلطة «المسؤولة عن غلاء المعيشة والتنكيل بالشعب».

وأردف قائلا: «قيس سعيد يجب أن يرحل وفترة حكمه انتهت خلاص تونس يتحقق حينما تتوحد الأطياف السياسية وتتجند ليرحل قيس سعيد».

وقبل ساعات من هذه المظاهرات، تجول الرئيس قيس سعيد، مساء أمس الأول الجمعة، في شارع الحبيب بورقيبة، وقال إنه «لا مكان للخونة والعملاء في البلاد»، مضيفا أن «من يتهم البلاد بالبوليسية والدكتاتورية هو من يريد تدميرها».

وعلى امتداد هذا الأسبوع، دعت حركة النهضة التي تقود هذه المظاهرات، التونسيين إلى النزول للمشاركة بكثافة في هذا الاحتجاج، تنديدا بالإجراءات التي اتخذها الرئيس سعيد منذ يوم 25 يوليو 2021، وبتدهور الأوضاع الاقتصادية، وكذلك للمطالبة بتنحيه عن الحكم وتنظيم انتخابات رئاسية مبكرة.

وقبيل ساعات من خروج المسيرات الاحتجاجية، انتشرت قوات الأمن في كافة الشوارع الرئيسية وسط العاصمة لتأمين هذه المظاهرات، كما دعت وزارة الداخلية الجهات المحتجّة إلى احترام المسالك والمواقيت المحددة وتحمّل مسؤولية تأطير أتباعها لمنع حصول المشاحنات وأعمال الشغب وتبادل العنف بينها.

ومن خلال هذه التحرّكات الاحتجاجية المتفرّقة والمشتّتة، يحاول معارضو الرئيس قيس سعيّد الذين لا يعترفون بالدستور الذي أقرّه في استفتاء يوم 25 يوليو الماضي ولا بنتائج الانتخابات البرلمانية التي جرت الشهر الماضي، العودة من جديد إلى الحكم وإشراكهم في العملية السياسية وفي خارطة الطريق للمرحلة المقبلة.

في المقابل، يمضي سعيّد قدما في تنفيذ خارطة الطريق التي وضعها رغم الانتقادات التي وجهّت له حيال نسبة الإقبال المتدنيّة خلال الجولة الأولى من الانتخابات البرلمانية والدعوات التي تطالب بتأجيلها، حيث دعا رئيسة الحكومة نجلاء بودن إلى الاستعداد للجولة الثانية من الانتخابات التي من المقرر إجراؤها يوم 29 يناير الجاري.

وكان سعيّد قد اتهم قبل أيام معارضيه بـ«الوقوف وراء الأزمات» التي تشهدها البلاد، وبمحاولة ضرب مؤسسات الدولة، وقال إنه من الضروري اتخاذ إجراءات ضد من يتطاولون على «رموز الدولة»، معتبرا ذلك اعتداء على أمن الدولة الداخلي والخارجي، مشددا على أن «هذه الأوضاع لا يمكن أن تستمر ولن يبقى هؤلاء بدون جزاء في إطار القانون».

وقد مرّ 12 عاما على ثورة الياسمين التونسية، التي انتصرت في 14 يناير 2011، شهدت فيها البلاد تحولات أهم ما يميزها الانتقال الديمقراطي، وإجراء انتخابات حرة في عدة مناسبات، رغم محاولات جماعات إرهابية تعطيل المسار في بداياته.

4 رؤساء

1- فؤاد المبزع

بعد هروب الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، إلى السعودية في 14 يناير 2011، أعلن الوزير الأول محمد الغنوشي، توليه أداء صلاحيات رئيس الجمهورية بصفة مؤقتة، وذلك بسبب تعذر أداء الرئيس لمهامه مؤقتا.

غير أن المجلس الدستوري، أعلن أنه لم يكن هناك تفويض واضح يمكن الارتكاز عليه بتفويض الوزير الأول، كما أن الرئيس لم يستقل، معلنا شغور منصب الرئيس.

وبناءً على ذلك، أعلن المجلس الدستوري، بعد يوم من هروب بن علي، تولي رئيس مجلس النواب محمد فؤاد المبزع، منصب رئيس الجمهورية بشكل مؤقت، وذلك ليبقى في منصبه إلى حين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة في 23 أكتوبر من نفس العام.

2 ـ المنصف المرزوقي

عقب تنصيبه، انتخب المجلس الوطني التأسيسي (البرلمان التأسيسي) في 12 ديسمبر 2011، محمد المنصف المرزوقي، رئيسا للبلاد.

المرزوقي، الذي عُرف بمعارضته لبن علي، كان المؤسس لحزب المؤتمر من أجل الجمهورية، كما شغل أيضا منصب رئيس للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان.

عهدة المرزوقي، دامت 5 سنوات، كان فيها أول رئيس في الوطن العربي «يأتي إلى سدة الحكم ديمقراطيا ويسلم السلطة ديمقراطيا».

3 ـ الباجي قايد السبسي

فاز في انتخابات الرئاسة، وتسلم السلطة في 31 ديسمبر 2014، وتواصلت في عهده مطاردة جيوب الإرهاب والقضاء على عدد هام منهم.

ولعل ما يحسب للسبسي، إرساؤه ثقافة التوافق، التي جنبت البلاد سيناريوهات من العنف.

وكان من المقرر أن تجرى الانتخابات الرئاسية في دورتها الأولى في 17 نوفمبر 2019، إلا أن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات قدمت موعدها إلى 15 سبتمبر من نفس العام، إثر وفاة السبسي في 25 يوليو ، وتسلم رئيس البرلمان محمد الناصر، منصب الرئاسة بشكل مؤقت كقائم بمهام الرئيس.

4 ـ قيس سعيد

خلال الدور الثاني لانتخابات الرئاسة، التي جرت في 13 أكتوبر 2019 حقق الأستاذ الجامعي المستقل قيس سعيد، فوزا ساحقا على منافسه رجل الأعمال ورئيس حزب «قلب تونس» نبيل القروي، بحصوله على 72.71 بالمئة من الأصوات مقابل 27.29 من الأصوات لمنافسه، وتولى سعيد، السلطة رسميا في 23 أكتوبر.

ومنذ 25 يوليو 2021، اتخذ سعيد، سلسلة قرارات، منها تجميد اختصاصات البرلمان، ثم حله ورفع الحصانة عن نوابه، وإلغاء هيئة مراقبة دستورية القوانين، وإصدار تشريعات بمراسيم رئاسية.

كما نظم انتخابات تشريعية في 17 ديسمبر 2022، وفق الدستور الجديد، الذي جرى إقراره إثر استفتاء 25 يوليو الماضي، قاطعتها أغلب القوى السياسية.

11 حكومة

إذا ما استثنينا محمد الغنوشي، الذي كان رئيسا للحكومة في عهد نظام بن علي، واستمر حتى فبراير/ شباط 2011 فإن تونس شهدت تولي 8 رؤساء حكومة خلال 12 عاما من الثورة

1 ـ السبسي (2011)

أعلن الرئيس الانتقالي المبزع، في 27 فبراير 2011، تعيين الوزير السابق الباجي قائد السبسي، رئيسا جديدا للحكومة الانتقالية خلفا للغنوشي، الذي استقال بعد ضغط من معتصمي حي القصبة 2 أمام ساحة قصر الحكومة.

ويعتبر إنجاز انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، في أكتوبر 2011، أهم الأعمال التي نفذها السبسي، على طريق الانتقال الديمقراطي بعد الثورة.

2 ـ حمادي الجبالي (2011–2013)

تسلمت حكومة حمادي الجبالي (الأمين العام لحركة النهضة) الحكم من سابقتها في 24 ديسمبر من 2011، وتكونت من 30 وزيرا و11 كتاب دولة.

وكان نصيب «النهضة» 14 وزيرا وكاتب دولة واحد، أبرزهم وزراء العدل نور الدين البحيري، والداخلية علي العريض، والخارجية رفيق عبد السلام، والصناعة محمد الأمين الشخاري.

وحصل شريكا «النهضة» في الحكم، «التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات» على 5 وزراء وكاتبي دولة، و«المؤتمر من أجل الجمهورية» 5 وزراء وكاتبي دولة، فيما كان بقية أعضاء التشكيلة الحكومية من المستقلين.

ولم تستمر حكومة الجبالي، سوى أقل من 15 شهرا (من 24 ديسمبر 2011 إلى 13 مارس 2013).

3 – علي العريض (2013–2014)

تسلمت حكومة علي العريض، مهامها من سابقتها برئاسة الجبالي، الذي أعلن استقالته بعد اغتيال القيادي اليساري شكري بلعيد، في 6 فبراير 2013.

وبدأت الحكومة العمل رسميا في 13 مارس، وتكونت من 27 وزيرا و10 كتاب دولة، واستمرت إلى غاية 23 يناير 2014.

4 – حكومة مهدي جمعة (2014–2015)

على إثر اغتيال القيادي في التيار القومي الناصري بتونس محمد البراهمي، في 25 يوليو 2013، اندلعت أزمة سياسية، وطالبت المعارضة بقيادة السبسي، رئيس حزب نداء تونس، باستقالة حكومة العريض.

وبعد حوار رعته أربع منظمات وطنية رئيسية تم الاتفاق بين الأحزاب المتحاورة ومنها حركة «النهضة»، على تشكيل حكومة تكنوقراط تقود البلاد إلى تنظيم الانتخابات، بعد تصديق البرلمان التأسيسي على الدستور الجديد.

وتم الاتفاق على أن يكون مهدي جمعة، وزير الصناعة في حكومة العريض، رئيسا للحكومة.

5 – حكومة الحبيب الصيد الأولى (2015–2016)

عقب الانتخابات التشريعية، التي جرت في أكتوبر 2014، تم تكليف الحبيب الصيد، في 6 فبراير 2015 بتشكيل الحكومة التي تكونت من 26 وزيرا و14 كاتب دولة، منها 8 وزراء وكاتبا دولة للنداء، و3 وزراء لكل من آفاق تونس، والاتحاد الوطني الحر.

وكانت حصة «النهضة» وزيرا واحدا و3 كتاب دولة، فيما كان بقية الوزراء وكتاب الدولة من نصيب المستقلين.

6 – حكومة الصيد الثانية (2016)

في 6 يناير 2016، أعلن الصيد تعديلا وزاريا شمل إلغاء كامل مناصب كتاب الدولة، وكان عدد الوزراء 32، منهم 9 لنداء تونس، و3 حقائب وزارية لكل من آفاق تونس، والاتحاد الوطني الحر، وحصلت «النهضة» على وزيرين.

7 – حكومة يوسف الشاهد الأولى (2016–2018)

بعد فشل الصيد، في نيل ثقة البرلمان مجددا نهاية يوليو 2016، كلّف الرئيس السبسي، وزير الشؤون المحلية يوسف الشاهد، بتشكل حكومة جديدة من 26 وزيرا و14 كاتب دولة، نالت ثقة البرلمان وتسلمت الحكم في 28 أغسطس من العام نفسه.

8 – حكومة الشاهد الثانية (2018–2020)

في 5 نوفمبر 2018، أعلن الشاهد تعديلا وزاريا كبيرا عيّن بموجبه 11 عضوا جديدا في الحكومة، فيما غادرها 7 وزراء.

وحصل الوزراء على ثقة البرلمان في 12 نوفمبر، وأصبحت الحكومة تتكون من 28 وزيرا و14 كاتب دولة.

9 – حكومة إلياس الفخفاخ (2020)

جاءت حركة «النهضة» في المرتبة الأولى في الانتخابات التشريعية، التي جرت في 6 أكتوبر 2019، بنصيب 54 نائبا من أصل 217، فيما حلّ حزب قلب تونس، بقيادة القروي، ثانيا بـ38 مقعدا، وحصل التيار الديمقراطي على 22 نائبا.

وبعد فشل حكومة الحبيب الجملي، الذي رشحته النهضة في نيل ثقة البرلمان يوم 11 يناير 2020، كلف الرئيس قيس سعيد، القيادي في حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات (لا نواب له) إلياس الفخفاخ، بتشكيل الحكومة، التي تسلمت السلطة في 28 فبراير 2020.

10 – حكومة المشيشي (2020 – 2021)

قدم الفخفاخ، استقالته في 16 يوليو 2020، على خلفية قضية تضارب مصالح رفعتها ضده الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

إثر ذلك كلف سعيد، وزير الداخلية هشام المشيشي، بتشكيل الحكومة، التي حظيت بثقة البرلمان، وتسلمت الحكم في 3 سبتمبر 2020، إلى أن أنهى مهمتها الرئيس بإعلان إجراءات 25 يوليو 2021.

وكانت الحكومة مكونة من 25 وزيرا و3 كتاب دولة، وكلهم مستقلون، إلا أنها حظيت بدعم حركة «النهضة»، وحزب قلب تونس، وائتلاف الكرامة، وحركة تحيا تونس.

11– حكومة نجلاء بودن (2022..)

كلف الرئيس سعيّد، المهندسة نجلاء بُودَنْ، برئاسة الحكومة؛ لتصبح أول امرأة تشغل المنصب في تاريخ البلاد، وطلب منها أن تكون أولوية حكومتها «مكافحة الفساد».

وفي 11 أكتوبر 2022، أعلنت بودن، عن تشكيلة حكومتها المتكونة من 24 وزيرا وكاتبة دولة وحيدة (استقالت).

وضمت الحكومة الجديدة 8 وزيرات من إجمالي 24 وزيرا، مقابل 5 وزيرات في الحكومة السابقة برئاسة هشام المشيشي.

اعتقال 32 إرهابياً بينهم عناصر بارزة من داعش في خمس محافظات

رئيس الوزراء العراقي: «خليجي 25» تحول لعرس عربي وتسهيلات الحدود ستستمر إلى ما بعد البطولة

بغداد – «وكالات»: وصف رئيس الوزراء العراقي محمد السوداني أمس السبت بطولة كأس الخليج العربي (خليجي 25) بأنها تحولت إلى «عرس عربي» مؤكدا ان التسهيلات التي قدمت لضيوف العراق على الحدود ستستمر الى ما بعد البطولة .

وجاء حديث السوداني على هامش مأدبة غداء اقيمت على ضفاف نهر دجلة بالعاصمة بغداد أمس على شرف وفود اتحادات كرة القدم الخليجية المشاركة في (خليجي 25) بحضور عدد من نجوم الكرة الخليجية ونخبة من الاعلاميين الخليجيين وبحضور وزير الشباب والرياضة العراقي ورئيس الاتحاد العراقي لكرة القدم .

ونقلت رئاسة الوزراء العراقية في بيان عن السوداني قوله ان البطولة تحظى بأهمية رمزية وان مجلس الوزراء العراقي حرص في ال50 يوما من عمر الحكومة على تذليل جميع العقبات امام انطلاقها.

ورأى ان البطولة تحولت الى عرس عربي ولقاء اخوي على ارض العراق وصارت اكبر من مجرد مناسبة رياضية.

وبين ان «التسهيلات التي رافقت البطولة على الحدود ستستمر الى ما بعدها وان العراقيين يرحبون باشقائهم من دول الخليج بين اهلهم واخوانهم».

ولم يوضح البيان تفاصيل اكثر عن التسهيلات التي ستتواصل بعد انتهاء البطولة والدول المشمولة بها.

وكانت الحكومة العراقية قد اقرت تسهيلات كبيرة في منح سمات الدخول (فيزا) للمواطنين الخليجيين واليمنيين طيلة ايام البطولة فضلا عن تسهيلات في دخول المركبات من المنافذ الحدودية . ويحتضن العراق البطولة للمرة الثانية في تاريخها بعد بطولة (خليجي 5) الذي اقيمت في بغداد في عام 1979.

من جهة أخرى أعلنت خلية الإعلام الأمني في العراق، أمس السبت، القبض على 32 متهماً بالإرهاب بعد تنفيذ عمليات نوعية في خمس محافظات.

وقالت خلية الإعلام، في منشور عبر حسابها بموقع «فيسبوك» ، إنه «بجهد استخباري متواصل وضمن واجباته في ملاحقة فلول عناصر داعش الإرهابي، نفذ جهاز الأمن الوطني سلسلة عمليات نوعية ناجحة تمكن خلالها من إلقاء القبض على 32 متهما بالإرهاب من ضمنهم عناصر بارزة في عصابات داعش ممن نشطوا في محافظات الأنبار، ونينوى، وكركوك، وديالى، وبغداد».

وأشارت إلى أن ذلك جاء بعد نصب كمائن محكمة وتنفيذ مذكرات قبض قضائية أفضت إلى الإطاحة بالمتهمين، لافتة إلى أنه جرى تدوين أقوالهم أصولياً وإحالتهم إلى الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات اللازمة بحقهم.

رئيس الوزراء العراقي محمد السوداني